المساء 2019-01-07 -ص.2-

شرطة المياه تشن حربا على معاصر الزيتون الملوثة للبيئة

بلعيد كروم

شرعت، منذ أيام، شرطة المياه بمعية لجنة إقليمية تضم مصالح مختلفة تعنى بالمجال البيئي، في شن حرب على عدد من الوحدات المختصة في إنتاج زيت الزيتون بسبب ثبوت تورطها في تلويث الوديان والفرشات المائية المحيطة بها بمواد سامة أكدت تقارير خطورتها على الكائنات الحية.

وكشفت مصادر "المساء"، أن عناصر الفرقة البيئية قامت بإجراء معاينات ميدانية بمجموعة من المناطق بإقليمي "سيدي قاسم" و"وزان" للتحقيق من التلوث البيئي الذي لحق واد "ارضات" جراء طرح مخلفات معاصر الزيتون بضواحي وزان وجماعة "عين الدفالي" لمادة "المرجان" السامة بشكل عشوائي، والتي أدت إلى نفوق أنواع من أسماك ذلك الواد وتلويث المجاري المائية التي يلجأ إليها السكان لسقي أراضيهم.

المصادر ذاتها، أشارت إلى أن السلطات شكلت خلية مكونة من مصلحة البيئة التابعة للدرك الملكي بإقليم سيدي قاسم وممثلين عن وزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة الداخلية، مباشرة بعد نشر جريدة "المساء" في عدد سابق لمقال حذر فيه من مخاطر نفايات معاصر الزيتون، والتحذيرات التي أطلقتها المنظمات المدنية التي تنشط في مجال حماية البيئة ومحاربة التلوث.

وبحسب المصادر نفسها، فإن اللجنة المختلطة نظمت زيارات مفاجئة لمجموعة من المقاطع من الواد الملوث، انطلقت من قنطرتي "عين صدين" و"تعاونية الوفاء" قبل أن تنطلق إلى قنطرة "جناوة"، حيث تم التقاط صور لحالة الواد الذي ثبت تلوثه بمادة "المرجان"، وحررت تقريرا في الموضوع رفع إلى المصالح المختصة.

المعلومات المتوفرة، تؤكد، أن أعضاء اللجنة شنوا حملات تفتيشية للعديد من المعاصر المتواجدة بدواوير تقع بتراب جماعة "عين الدفالي" قصد المعاينة، بعدما حذرت جهات من احتمال وقوع كارثة بيئية بسبب مادة "المرجان" الملوثة التي تتخلص منها وحدات إنتاج زيت الزيتون بطريقة سرية بالمنطقة عبر طرحها في مجاري واد "ارضات" الذي تحول إلى بركة سوداء داكنة بفعل ما ينفث فيها من مادة "المرجان".

وطالب تاج الدين الرحماني، رئيس جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان فرع "عين الدفالي"، بفرض معايير صارمة على معاصر الزيتون وإلزامها بالتقيد بمجموعة من الشروط من قبيل إقامة أفرشة بلاستيكية أو أرضية إسمنتية لتفادي تسرب الإفرازات السامة التي تطرحها إلى الفرشة المائية، داعيا إلى نهج مقاربة تشاركية تجمع بين المنتخبين والسلطة المحلية والمجتمع المدني ووزارة الفلاحة ووكالة الحوض المائي، للقيام بحملات دورية منتظمة لمراقبة خلو مياه الأنهار من مادة "المرجان" أو أي مواد ملوثة أخرى، والتأكد من احترام المعايير البيئية ودفتر التحملات، مع التأكيد على تفعيل قانون الماء 36/ 15.

وقال "الرحماني" إن هيئات المجتمع المدني بالمناطق المتضررة تنتظر ما ستسفر عنه أشغال اللجنة بالنظر إلى الوضع الكارثي الذي أصبح عليه واد "ارضات" وما خلفه من أضرار كارثية على الكائنات المائية، مشددا على ضرورة مضاعفة الجهود لفرض رقابة مشددة على المعاصر المعنية التي ينشط العديد منها بعيدا عن أعين المراقبين والمفتشين.